لبنان وطن نهائي ام قضية مستمرة ؟

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

التنوع هو سمة جميع بلدان العالم وليس فقط خصوصية لبنانية كما يحلو للبعض الادعاء. فقد تطورت المجتمعات البشرية عبر العصور من الفرد الى العشيرة الى القبيلة، الى المدينة، الى الامبراطوريات... الى ان ثبتت اخيراً بدول لها حدودها، يعيش ضمنها مواطنون قد يختلفون في العرق او الدين او العقيدة او المعتقدات... الا انهم توصلوا الى توافقات تسمح لهم بالعيش معاً وتحقيق طموحات شخصية ووطنية مشروعة.
الامثلة كثيرة ولكن سوف نذكر ثلاثة بلدان يفصل بينها التاريخ والجغرافيا الا انها تشكل تجربات ناجحة على صعيد التعايش.

في اوروبا، المثل الابرز هو سويسرا التي تقع على مفترق تتقاطع فيه ابرز الثقافات الاوروبية. ثلاث من اللغات الاوروبية الفرنسية والالمانية والايطالية، هي معتمدة كلغات وطنية الى جانب لغة "رومانش" التي تعتمدها اقلية صغيرة. والبلاد مقسّمة الى ٢٦ كونتوناً تؤلف في ما بينها كونفدرالية وتتعايش فيها كنيستان البروتستانتينية والكاثوليكية، اللتان شكلتا خلفية لحرب طويلة دامت اكثر من ثلاثين سنة اشعلت اوروبا من سنة ١٦١٨ الى سنة ١٦٤٨، وكانت احدى الدوافع لهجرة الاوروبيين الى اميركا، وانتهت بمؤتمر "وستفاليا" الذي ارسى نظاماً جديداً وثابتاً للعلاقات الدولية، اساسه احترام السيادة الوطنية لكل بلد.
وفي آسيا، فان الهند هي اكثر البلدان تنوّعاً حيث فيها اكثر من الفي مجموعة إتنية وفيها تتمثل جميع الديانات الاساسية كما فيها اكثر من عشرين لغة رسمية حيث يحق لكل ولاية هندية ان تقرّر لغتها بحرّية.
اما البرازيل فسكانها ٤٧٪ منهم بيض و ٤٣٪ ميلاطيون (Metis) و٨٪ سود و٢٪ اسيويون وهنود حمر (السكان الاصليون). غالبية البيض أتوا من اوروبا لا سيما المانيا وايطاليا واسبانيا. اما السود فقد أتوا من افريقيا الوسطى لا سيما انغولا.
هذه البلدان الثلاثة، استطاع المواطنون في كل منها بناء دولة تتمتّع بانظمة ديمقراطية ثابتة ويتم فيها تداول السلطة وفق دساتير عصرية تضمن المساواة بين الناس وتحترم خياراتهم في انتخاب ممثلين لهم على مستويات مختلفة. وثبات النظام السياسي ادى بدوره الى نمو اقتصادي مستدام، ولو بنسب متفاوتة، يسمح للشباب اكثر فاكثر في الانخراط في سوق العمل وتحقيق طموحاتهم

في مستقبل افضل.
في المقابل، نرى في لبنان كيف ان التنوّع يؤدي الى تدمير مؤسسات الدولة والقضاء على كافة المقومات التي تسمح بقيام مجتمع عصري. واسوأ ما في الامر، ان المواطنين وصلوا الى قناعة ان الامور هي غير قابلة للتحسّن وان لا مستقبل للاجيال الطالعة في هذا المكان.

ومن هنا لا بد من السؤال: هل ان لبنان وطن ام هو شيء آخر؟
يقول فرنسيس فوكوياما استاذ العلوم السياسية الابرز في اميركا في كتابه "اصول النظام السياسي، منذ ما قبل التاريخ ولغاية الثورة الفرنسية": *ان الديمقراطية المعاصرة ولدت عندما التزم الحكام بقواعد صارمة تحد من قوتهم وتخضع سلطتهم لارادة شعبية اوسع يعّبر عنها من خلال الانتخابات.*
ثم يتابع: *"ان نجاح اية ديمقراطية ليبرالية عصرية يرتكز على ثلاث مؤسسات: الدولة، حكم القانون وحكومة تخضع للمحاسبة."*

وحيث انه يطيب لنا القول في لبنان اننا بلد ديمقراطي وان لا وجود لدولتنا بلا ديمقراطية، فاين نحن من هذه المرتكزات الثلاثة، علماً اننا نجدها كلها في البلدان الثلاثة التي ذكرناها آنفاً؟
فاذا كان وجود الدولة يفترض ان يكون لها رأس، وهذا من البديهيات، فالمطلوب الا تكون البلاد بلا رئيس جمهورية ولو لثانية واحدة، وان مجرد التفكير بامكانية استمرار المؤسسات بدونه هو قفز فوق ادنى شروط التعقل والتبصّر، علماً انها ليست المرة الاولى التي يحصل فيها هذا الامر ويبدو وكأنها اصبحت من العادات المقبولة وبمنتهى الاستخفاف. فالدولة هي في دستورها، ورئيس الجمهورية يقسم على صيانة هذا الدستور، وفي غيابه ليس هناك من دستور او دولة. اما القبول بهذا الغياب انما هو دليل قناعة دفينة عند المسؤولين بان لا وجود فعلياً لدولة لبنان بشكلها الحاضر.
اما عن حكم القانون فالحديث عن غيابه ايضاً يطول ويتشعّب، فبالاضافة الى ترّهل الجسم القضائي، وصعوبة حصول المواطن على حقوقه بواسطة القضاء، وافلات المجرمين والسارقين على كافة المستويات من حكم العدالة، ليس هناك من قانون مدني للاحوال الشخصية. وهو وحده الكفيل بان يحقق المساواة بين المواطنين لمن يشاء منهم التحرّر من قبضة الطوائف ورؤسائها.
وتبقى الحكومة وخضوعها للمحاسبة.
تتألف الحكومات في لبنان نتيجة توافقات سياسية بين زعماء طائفيين لا يقيمون حدوداً واضحة بين مصالحهم الشخصية وبين شؤون الدولة. وهي اشبه ما تكون بتقاسم النفوذ. مقدمة لتقاسم المغانم والخيرات. اما البيان الحكومي فهو بدلاً من ان يكون خطة عمل استراتيجية تعبّر عن رؤية سياسية واجتماعية تسير بالبلاد الى الامام بخطوات ثابتة، فهو عندنا اشبه بمسابقة لغوية انشائية، القصد منها جمع الافكار المتناقضة باخراج يحفظ ماء وجه جميع المشتركين او اعطاء كل فريق كلمة من هنا وتعبيراً من هناك لارضائه.

اما المساءلة فهي معتقلة ومكبلة باغلال الطائفية ولا تقطع شعرة من رأس وزير اذا كان محمياً من زعيم طائفته، وهو في المقابل يدين بالطاعة الكاملة لهذا الزعيم ولا همّ عندئذ اذا خالف الاصول والقوانين.
وسط كل هذا هل يمكن اقناع اللبنانيين انهم يعيشون في وطن نهائي؟ فهذا المكان هو مصنع يفبّرك باستمرار قضايا مصيرية وقضايا حياتية لا تجد حلولاً لها، بل فقط ان كل قضية جديدة تنسينا التي قبلها.